في اليوم العالمي للتضامن مع الصحفي الفلسطيني: استهداف ممنهج لإسكات صوت الحقيقة

رام الله- وفا- صادف، أمس السبت، اليوم العالمي للتضامن مع الصحفي الفلسطيني، منذ أن أقره الاتحاد الدولي للصحفيين في السادس والعشرين من أيلول عام 1996م؛ إثر أحداث «هبة النفق»، حين انطلق أبناء شعبنا الفلسطيني في مسيرات غاضبة لمنع سلطات الاحتلال الإسرائيلي من افتتاح نفق أسفل المسجد الأقصى المبارك.

ومنذ بدء حرب الإبادة والعدوان الإسرائيلي الشامل على شعبنا في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، في السابع من تشرين الأول، تصاعدت وتيرة استهداف الاحتلال للصحفيين.

وبلغ عدد الشهداء الصحفيين والعاملين في قطاع الإعلام 262 شهيدًا وشهيدة من العاملين في حقل الصحافة منذ 7 أكتوبر 2023، منهم 261 في قطاع غزة، وشهيد واحد في الضفة الغربية في مدينة طولكرم، بينهم 6 منذ بداية العام الجاري 2026، وفق رصد وتوثيق لجنة الحريات في نقابة الصحفيين الفلسطينيين.

ووفق المعطيات المتوفرة، فقد سُجلت منذ مطلع عام 2026 نحو 300 جريمة وانتهاك واعتداء بحق الصحفيين: استشهاد 6 صحفيين، و10 إصابات مباشرة، و22 حالة اعتقال، و120 حالة احتجاز ومنع من التغطية، و12 حالة اعتداء من قبل مستعمرين.

إضافة إلى عشرات حالات إطلاق النار المباشر تجاه الطواقم الصحفية، واستخدام قنابل الغاز المسيل للدموع والصوت، فضلًا عن المنع من السفر، وتحطيم ومصادرة المعدات، وفرض الغرامات المالية، والتضييق على التغطية، خاصة في مدينة القدس المحتلة ومحيط المسجد الأقصى.

وكشفت المؤشرات التراكمية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 عن حجم غير مسبوق من الجرائم والانتهاكات، حيث بلغ مجموعها 3983 انتهاكًا.

كما تعرض الصحفيون لاستهداف مباشر وخطير للحياة، بما يحوّل عملهم إلى مهمة محفوفة بالمخاطر القاتلة.

فيما بلغ عدد حالات الاعتقال منذ أكتوبر 2023 نحو 188 حالة، إضافة إلى المحاكمات الجائرة وفرض الغرامات المالية، بما يعكس نمطًا من الملاحقة القانونية الممنهجة بهدف ردع العمل الصحفي.

وتعرضت 187 مؤسسة ومكتبًا صحفيًا للتدمير والإغلاق، كما تعرض 140 منزلًا للصحفيين للتدمير. فيما بلغت اعتداءات المستعمرين 139 اعتداءً منذ تشرين الأول 2023، ما يعكس تعدد مصادر التهديد في ظل غياب المساءلة.

وبلغ عدد الشهداء من عائلات الصحفيين 713 شهيدًا، في مؤشر خطير على امتداد الاستهداف إلى الدائرة الاجتماعية للصحفيين، بما يشكل ضغطًا نفسيًا وإنسانيًا بالغًا.

وسُجل إطلاق الرصاص تجاه الطواقم الصحفية 240 مرة، و352 حالة إطلاق لقنابل الغاز والصوت.

ويضاف إلى ما سبق: الاعتداء بالضرب والركل، ومحاولات الدهس بالآليات العسكرية، واقتحام المنازل، ومصادرة المعدات والمقتنيات المهنية، والمنع من السفر.

وتكشف هذه المعطيات عن نمط ممنهج ومتعدد الأبعاد في استهداف الصحفيين الفلسطينيين، يقوم على: العنف المباشر بالقتل والإصابة وإطلاق النار، والتقييد الميداني عبر الاحتجاز ومنع التغطية، والضغط القانوني بالاعتقال والمحاكمات والغرامات، والتدمير البنيوي من خلال استهداف المؤسسات والمنازل، والضغط النفسي والاجتماعي عبر استهداف العائلات.

وتشير كل هذه البيانات إلى انفلات واضح وإطلاق يد جيش الاحتلال بقرار سياسي في استهداف الصحفيين، كمقدمة لارتكاب جرائم بحق المواطنين في الضفة الغربية وتصعيد الإبادة الجماعية بحق المواطنين في قطاع غزة.

«الوطني»: استهداف الصحفيين محاولة لقتل الحقيقة وطمس الرواية الفلسطينية

وأكد المجلس الوطني أن الصحفي الفلسطيني يمثل شاهد التاريخ وذاكرته الحية، من خلال توثيقه انتهاكات الاحتلال، وحفظ تفاصيل الجرائم التي يسعى إلى طمسها، مشددًا على أن استهداف الصحفيين وقتلهم واعتقالهم لا يمثل اعتداءً على أفراد فحسب، وإنما محاولة لقتل الحقيقة، وإسكات الشاهد، وطمس الرواية الفلسطينية.

وقال المجلس، في بيان، صدر لمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الصحفي الفلسطيني، إن هذا اليوم الذي حدده الاتحاد الدولي للصحفيين يشكل مناسبة للفت أنظار العالم إلى الانتهاكات الإسرائيلية بحق الصحفيين والمؤسسات الإعلامية، والتي تتواصل رغم القوانين والمواثيق الدولية.

وأشار إلى أن الصحفيين الفلسطينيين دفعوا ثمنًا باهظًا خلال الحرب على قطاع غزة، حيث استشهد مئات الصحفيين والعاملين في الإعلام، واعتُقل العشرات منهم، فيما تعرضت المؤسسات الإعلامية ومقارها ومعداتها للتدمير والاستهداف.

ووجه المجلس تحية اعتزاز إلى الصحفيين الفلسطينيين، وإلى أرواح شهداء الصحافة والأسرى الصحفيين الذين واصلوا أداء رسالتهم في أصعب الظروف.

وأكد أن قتل الصحفيين واستهدافهم واعتقالهم وتدمير المؤسسات الإعلامية تمثل انتهاكات جسيمة تستوجب المساءلة بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، مطالبًا الدول والجهات القضائية الدولية المختصة باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للتحقيق والملاحقة والمحاسبة، وضمان عدم إفلات المسؤولين عن هذه الجرائم من العقاب، وتوفير الحماية الفعلية للصحفيين وحرية عملهم.

شتاء قاس يطرق أبواب نازحي غزة وسط ظروف إنسانية كارثية

غزة- وفا- ريم سويسي- مع اقتراب فصل الشتاء، تساور النازحين في قطاع غزة مخاوف من واقع إنساني أكثر قسوة، في ظل برد قارس وأمطار تهدد بتفاقم أوضاعهم المعيشية الصعبة، ونقص حاد في مقومات الحياة الأساسية.

وللعام الرابع على التوالي، يجد النازحون أنفسهم أمام فصل جديد من المعاناة، داخل خيام مهترئة وبالية لا توفر الحماية الكافية من البرد والأمطار، وسط ظروف إنسانية تزداد صعوبة يومًا بعد آخر.

ورغم نداءات الإغاثة المتكررة والتحذيرات من التدهور الكارثي في مقومات الحياة داخل قطاع غزة، لا تزال الأوضاع تراوح مكانها، فيما يواصل النازحون مواجهة نقص حاد في المأوى والمواد الأساسية ووسائل التدفئة، دون حلول كافية تقيهم قسوة الشتاء، في وقت تشير التقديرات إلى أن نحو 60٪ من خيام النازحين أصبحت مهترئة وغير صالحة للاستخدام.

نازحون يستغيثون

ويروي المواطن سهيل الدغمة (34 عامًا) معاناته اليومية، قائلًا: «أتواجد في مخيم الديرة شمال غرب مدينة غزة، بعدما نزحت من منطقة الفاخورة في جباليا شمالي القطاع، وهذه هي المرة الثامنة التي أنزح فيها، بعدما دُمّر منزلي هناك».

ويضيف: «حياة الخيام عبارة عن كابوس يومي لا تستيقظ منه ولا حل له. في الشتاء الماضي، طارت خيمتي من شدة الرياح، وأغرقت مياه الأمطار أغراضنا وملابسنا بالكامل. أعيش حاليًا حالة من القلق لا توصف، ووضعًا نفسيًا صعبًا، فخيمتي مهترئة ولن تقوى على تحمّل المنخفضات الجوية القادمة».

ويناشد الدغمة المؤسسات والمنظمات الإغاثية العاملة في قطاع غزة بضرورة توفير خيام جديدة قادرة على تحمّل المنخفضات الجوية، وسواتر رملية تمنع وصول مياه الأمطار إلى داخل خيامهم.

ويختم حديثه بالقول: «أستمع إلى نشرات أحوال الطقس، وأخشى أن يتكرر معي ما حدث العام الماضي». أما المواطنة وعد مطر (45 عامًا)، وهي أرملة وأم لستة أطفال، فتقول: «نحن كنازحين نقف على أبواب الشتاء، وخيامنا تمزقت منذ العام الماضي، واليوم نحن بحاجة إلى خيام جديدة وشوادر».

وتضيف: «سعر الشادر في السوق يصل إلى 70 دولارًا، ونحن بلا معيل ولا سند، ولا نملك القدرة المالية على شرائه. أتمنى من الجميع أن ينظر بعين الرحمة إلى أوضاع المخيمات، خاصة أننا رأينا وعشنا كوارث العام الماضي، عندما غرقت الخيام بفعل الأمطار والسيول الجارفة». وتتابع: «نحتاج إلى الكثير من الأشياء كنازحين؛ نحتاج إلى الإنارة والبطانيات ووسائل تدفئة للأطفال وكبار السن، كما نحتاج إلى مساعدات عينية ونقدية».

وتكمل مطر، والحسرة تعتريها: «لدينا أطفال نخشى عليهم من نزلات البرد الشديدة، في ظل عدم توفر وسائل التدفئة داخل الخيام، وبعض الخيارات المتاحة تنطوي على مخاطر، كإشعال النار داخل الخيام التي تتكون أساسًا من النايلون المقوى بأنسجة قطنية».

وكانت المواطنة مطر تقطن في حي الشجاعية شرقي مدينة غزة، قبل أن تضطر إلى النزوح أربع مرات، لتستقر في نهاية المطاف مع عائلتها في مخيم الديرة شمال غربي مدينة غزة، حيث تعيش مع أسرة مكونة من سبعة أفراد، غالبيتهم من الأطفال.

ويعيش النازحون في الخيام ظروفًا معيشية شديدة الصعوبة، في ظل واقع مأساوي يتجسد في تآكل أدوات الإيواء، واستمرار النقص في المساعدات، بالتزامن مع اقتراب فصل الشتاء، وتسلل الأمطار مبكرًا.

وكان النازحون قد عاشوا خلال الشتاء الماضي ظروفًا كارثية، مع اشتداد سرعة الرياح وهطول الأمطار، ما أدى إلى غرق أعداد كبيرة من الخيام وتطايرها وتمزقها، ودفع بالنازحين إلى إطلاق مناشدات مصورة طلبًا للإغاثة العاجلة، وتأمين مستلزمات تقيهم قسوة الشتاء.

إحصائيًا

وتشير المصادر الميدانية إلى أن مسحًا ميدانيًا لواقع مخيمات النزوح في قطاع غزة أظهر أن نحو 162 ألف خيمة أصبحت مهترئة وخرجت عن الخدمة، من أصل 270 ألف خيمة تؤوي العائلات النازحة في مختلف محافظات القطاع، أي ما يقارب 60٪ من إجمالي الخيام.

وجدّدت أمطار الخريف الأولى التي هطلت على قطاع غزة مخاوف النازحين من تكرار سيناريو غرق الخيام، بعدما كشفت هشاشتها وضعف قدرتها على مواجهة الأمطار والرياح، في ظل تداعيات الحرب والظروف المعيشية القاسية التي يعيشها النازحون.

وحذرت مصادر محلية في قطاع غزة من أن فصل الشتاء سيكون «كارثيًا» في حال استمرار أزمة الإيواء من دون تدخل عاجل، مطالبة المجتمع الدولي والمنظمات الأممية والمؤسسات الإنسانية بالتحرك لتوفير خيام جديدة وإدخال مستلزمات ومواد إغاثية مخصصة لفصل الشتاء.

وتكشف أحدث خطة شتوية أعدتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف» حجم الفجوة بين احتياجات السكان وما هو متاح لهم، إذ يعيش نحو 84٪ من سكان قطاع غزة، أي أكثر من 1.76 مليون شخص، في مواقع نزوح مكتظة أو ملاجئ متضررة وغير ملائمة، مع حماية محدودة من البرد والأمطار الغزيرة والفيضانات.

نقاش عاصف في جنين للتعليم تحت الاستيطان

جنين- الحياة الجديدة- عبد الباسط خلف-

تتصاعد حرارة النقاش في قاعة مستطيلة وسط جنين، بخلاف أجواء الخريف المعتدلة، ويشرع تربويون ومسؤولون وأكاديميون في حوار حول تداعيات الهجمة الاستيطانية المتصاعدة في جنين على التعليم.

ويطلق المدير التنفيذي للهيئة الاستشارية لتطوير المؤسسات غير الحكومية، أحمد أبو الهيجاء، شارة البدء لنقاش تجاوز 140 دقيقة، ويؤكد أنه يتزامن مع فاقد تعليمي وواقع قاسٍ تعيشه جنين.

ويؤكد أن أزمة التعليم ينبغي أن تحظى بأولوية، وأن يجري نقاشها في مستوياتها الأفقية والعمودية.

ويدير الحوار عضو الهيئة الاستشارية للائتلاف التربوي الفلسطيني، ومنسق الإعلام التربوي في الحملة العربية للتعليم، نسيم قبها، الذي يقول إن مركز إبداع المعلم يناقش اليوم أثر الاستيطان على العملية التعليمية وسبل حماية حق الطلبة.

ويشير إلى أن الندوة تحمل عنوان «أصوات من أجل الحقوق»، ضمن مشروع «تعزيز مشاركة الشباب والمجتمع من أجل التماسك الاجتماعي»، الذي ينفذه «إبداع المعلم» بالشراكة مع الوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية.

ويقول قبها: «لا يُفهم التعليم بوصفه نقلًا محايدًا للمعرفة من معلم إلى متعلم، بل هو فعل وجودي، وممارسة حرية، وصناعة وعي. وحين يتحول المكان إلى ساحة صراع، وتُستهدف الطرق والمدارس والزمن اليومي للطلبة، فإن السؤال التربوي لا يبقى «كيف نعلّم؟»، بل يصبح «لماذا نعلّم، ولمَن نعلّم، وكيف نحمي مكان التفكير نفسه؟»».

ويؤكد أن الاستيطان في جنين لا يهدد الجدران فقط، بل يهدد البنية اليومية للتعليم: انتظام الدوام، ووصول الطلبة، وأمان المعلمين، وثقة الأسر بالمستقبل.

ويرى قبها أن الاستيطان يفرض على المدرسة أن تعمل في وضع استثنائي دائم، ويولد سؤال المقاومة الأكاديمية: وهل هي بديل عن المقاومة الشعبية، أم وجه من وجوهها؟ وهل هي مناهج إضافية، أم طريقة تفكير وتربية على الحق، وإنتاج معرفة رغم الحصار؟

ويرسم المشرف العام والمدير التنفيذي لمدارس إيلاف العلمية في جنين، عبد الناصر أبو عبيد، صورة لدور الإدارة المدرسية في التعامل مع الأزمات، ويشدد فيها على دعم استمرارية التعليم، في ظل تحولات سلوكية تفرضها الأوضاع الراهنة.

ويقول إن الاستيطان يترجم يوميًا داخل المدرسة، ليس عبر الحواجز والاقتحامات، بل على مستقبل الطلبة وتخوفهم المتصاعد.

ويبين أبو عبيد أن صمود الوعي أمر جوهري للحفاظ على التعليم، ولإقناع الطلبة والأهالي بأهمية المضي في المدرسة، رغم كل الظروف.

ويشير إلى التغيرات التي عصفت بالمدرسة، في ظل الحاجة إلى تحديث الخطط اليومية، والرد على أسئلة الأهل، واستحداث طرق بديلة للوصول إلى المدرسة، ومضاعفة الإرشاد النفسي للطلبة.

ويشدد على ضرورة عدم الاستسلام للواقع الصعب وللشائعات، والحرص على الاستمرار في مناحي الحياة، ورفض أي خط أحمر يوضع في وجه التعليم والمؤسسات التربوية.

ويستعرض نائب مدير عام التربية والتعليم في قباطية، خيري زياد، ملامح الاستجابة التربوية للأوضاع الصعبة في جنين، وتداعيات الإغلاقات والحواجز على انتظام الدوام ومخاطر الانقطاع عن التعليم.

ويتطرق إلى التراجع الحاد في أعداد الملتحقين بإحدى المدارس الخاصة، جنوب جنين، بفعل إقامة مستوطنة قريبة منها، ما خلق ضغطًا على المدارس الحكومية.

ويستعرض ملامح خطة الطوارئ للمديرية، التي وضعت تحت تصرف المديرين قاعدة بيانات تتصل بالمتقاعدين والمتقدمين إلى امتحانات التوظيف؛ لسد العجز في حال أي عارض.

ويشير المحامي والحقوقي في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، محمد كمجي، إلى الإطار القانوني الدولي لحماية الحق في التعليم، ويفسر مسارات توثيق الانتهاكات والمساءلة عنها.

ويؤكد أن فلسطين انضمت عام 2014 إلى الكثير من الاتفاقات الأممية، وعليها أن ترفع تقاريرها إلى المقرر الأممي الخاص بالحق في التعليم في مجلس حقوق الإنسان.

ويتطرق إلى تنفيذ مخيمين صيفيين في رابا ويعبد، في ظل أوضاع صعبة تعصف بالبلدة والقرية.

وتبين مشرفة الإدارات المدرسية في مديرية التربية والتعليم في جنين، سهاد سمودي، أن الأوضاع الطارئة التي تعصف بالتعليم فرضت إغلاق 4 مدارس منذ أكثر من 600 يوم.

وتشير إلى تشكيل «خلية أزمة» واكبت الظروف العصيبة في جنين، وتشمل تدريب المعلمين والطلبة على خطط الطوارئ، والمتابعة اليومية الحثيثة لأوضاع المدارس، والاستعداد للتعامل مع تداعيات اعتداءات الاحتلال.

وتتحدث سمودي عن خطط الحماية والصمود، وتتطرق إلى تدريبات الإخلاء والإسعاف والإنقاذ داخل المدارس، في المواقع المستهدفة.

ويطرح تربويون وأكاديميون وإعلاميون ونشطاء وممثلو مؤسسات أهلية ورسمية، أسئلة مفتوحة وكبيرة حول اشتراطات الصمود التربوي، وأهمية مضاعفة دور المؤسسات التربوية، وسبل تعزيز حماية التعليم، ويقترحون تشكيل تحالف وطني يجمع وزارة التربية والتعليم والمؤسسات الحقوقية والمجتمع المدني والأهالي، وتدشين صندوق طوارئ لدعم المدارس في المناطق المهددة، يشمل النقل البديل والدعم النفسي ومساندة المعلمين العاملين في ظروف استثنائية.

ويطلق المشاركون نداء لتعزيز حضور حقوق الطلبة وتاريخهم وروايتهم المحلية في المناهج، وتطوير التوثيق المنهجي للانتهاكات التي تلاحق التعليم، وتوظيفه في حملات مناصرة دولية تستهدف صناع القرار والأطر الدولية، كالاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

ويسرد الوكيل السابق لوزارة التربية والتعليم، جهاد زكارنة، تلخيصًا لأبرز المداخلات والمقترحات المتعلقة بحماية الحق في التعليم من الهجمة الاستيطانية وفي ظل الكارثة، وتعزيز الاستجابة التربوية خلال الطوارئ.

ويشير زكارنة، القادم من قرية دير غزالة التي صارت في مرمى بؤرة رعوية، إلى أهمية تفعيل استراتيجية عمل للتعليم في ظل الكارثة، وتوظيف تقارير الانتهاكات بحق التعليم حتى لا تصبح تاريخًا، بالتوازي مع تفعيل التعليم الشعبي، وأن يكون المعلم هو البطل في ظل ملاحقة المناهج.